1 مارس 2006م

تقرير الشفافية الخاص
بمشروع حقول الشمال والتصرف بأملاك الدولة

تقديم :

يعتبر دستور دولة الكويت هو الأساس لدولة حديثه عصرية، عليه قام البنيان الكويتي المتميز الذي أسس العلاقة القويمة بين الحاكم والمحكوم ووثق العلاقة بين المواطنين أنفسهم، وأكد حرية المنافسة وحرمة المال العام ووجوب المحافظة عليه كما ركز على العدالة الاجتماعية والرفاهية والرخاء للوطن والمواطنين، وكرّس مبادئ أصيلة في شتى مجالات الحياة لو تم الالتزام بها لنعم الوطن بالاستقرار والمجتمع برفاهية والبلاد بمكانه دولية مرموقة ولتحققت المساواة والعدالة الاجتماعية التي نتطلع إليها جميعا.

كما أننا ننعم ببرلمان شعبي منتخب يسعى المخلصون من أعضائه لإنجاح الهدف السامي الذي انشأ من أجله، ومحاولة التصدي للأعمال التي تشوه صورته المشرقة ممن يصلون إلى قبته ومن ثم يتخلون عن القسم الذي ادوه ويتهربون من مسئولياتهم الحقيقية تجاه الوطن والمواطن، انه مجلس تشريعي لو قامت الغالبية من اعضاؤه بواجباتهم لتحققت الرفاهية والتنمية لجميع أفراد المجتمع بدلا من انتفاع البعض على حسب بقية المجتمع.

كما أن ديوان المحاسبة – وهو أحد ثمار الدستور الكويتي في مادته 151 – يكفل قانون إنشائه استقلاليته ويجعل منه المرجع الحقيقي والموثوق فيه لدى كافة أطراف المجتمع وسلطاته الثلاث وخاصة مجلس الأمة، وقد تم اختيار صفوة من أبناء المجتمع الكويتي من خير أبناء الوطن ممن يستحقون الإشادة والدعم على أعمالهم الجليلة للمحافظة على اموال الدولة العامة وصيانتها.

ولعل ما يكمل البناء الوطني الذي نعتز به في تعزيز الإصلاح ومحاربة الفساد إضافة إلى الدستور ومجلس الأمة وديوان المحاسبة، فإننا لا ننسى دور صحافتنا الوطنية وما تتمتع به من جرأة

وحرفية إعلامية مكنتها في كشف الكثير من التجاوزات والمخالفات، فكان لها أن أوقفت تجاوز على مال الدولة، وصوبت اعوجاج في مرفق عام، ووجهت القرار نحو وجهته السليمة.

أما الركيزة الخامسة التي نعتمد عليها لخلق دولة المؤسسات ولإحقاق الحق ولحماية أموالنا العامة فهي المواطن الصالح، والذين من دونهم فلا ينفع دستور ولا يجدي برلمان ولا طائل من رقابة ديوان ولا خير في صحافة، فبدون وجود المواطن الصالح القادر على التمييز بين الخير والشر وبين الحق والباطل والذي يحب الإصلاح ويبغض الفساد ويعي ماله وما عليه فلا وجود لمجتمع متحضر.

ان الركائز الخمسة السالفة الذكر ما هي إلا كفة واحدة من الميزان الذي نحمله أما القضاء العادل فهو الكفة الأخرى للميزان، فنزاهة القضاء وعدله أساس الملك وضمان للحقوق والحريات ولا سلطان لأي جهة على القاضي و قضائه، وان **جمعية الشفافية الكويتية** تثق بعدالة القضاء الكويتي وتدعم استقلاله بقوة فلا يجوز التدخل في عمله أيا كانت الدوافع والأسباب.

أمـــلاك الدولـــة :

لقد أكد الدستور الكويتي على أهمية حماية **أملاك الدولة** وعدم العبث بها كما شدد على تحصيل الأموال العامة وأوجه التصرف بها كما كفل تكافؤ الفرص والمساواة لأنها من دعامات المجتمع، ولكننا حين النظر في تقارير ديوان المحاسبة وكذلك القضايا المنشورة بالصحافة المحلية نجد أن هناك خللاً كبيرا يطول قضية **أملاك الدولة** برمتها مما جعلها وكأنها أراض سائبة .

ولعلنا حين نتابع مشاريع المبادرات أو بما يعرف بنظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T نجد الملاحظات التالية:

1) **غياب المنافسة العادلة بين الجميع** :

لو كانت هناك منافسه عادله وشفافة بين الجميع لما وجهت سهام النقد لهذا النظام، فهناك مشاريع كبيرة وبمساحات شاسعة تمت ترسيتها لأفراد لا خبرة تجارية أو اقتصادية لهم ولم تكن بأرصدتهم مبالغ

الحد الأدنى من نفقات المشروع، وهذه خلقت فجوة اجتماعية أساسها الإحساس بغياب العدالة والمساواة في المجتمع، وقد أثبتت تقارير ديوان المحاسبة بأن الجهات الحكومية لم تتحقق من الملاءة المالية لكل مستثمر وقدرته على تنفيذ المشاريع بالإضافة إلى ضعف مستوى بعض دراسات الجدوى وخلوها من المتطلبات الأساسية.

2) <u>عدم وضوح الآليات واللوائح الخاصة بالتعاقدات في أملاك الدولة:</u>

وكذلك كثرة تغييرها وتعدد الجهات المانحة، وهذه جعلت أصحاب النفوس الضعيفة يستغلون الضبابية ويدخلون من الثغرات المتوفرة بالنظم، كما أن تعدد الجهات المانحة زاد من حدة التلاعب والفساد وازدادت معها الرشاوى والابتزاز كما أنها أصبحت لعبة قذرة للمساومات السياسية واستغلال النفوذ .

3) <u>القصور في التنظيم القانوني والتشريعي لنظام المبادرات:</u>

وهذا من شأنه أن خلق فوضى اقتصادية واجتماعية في البلد، عززه غياب المساءلة السياسية الجادة والصالحة، جعل نظام B.OT و كأنه عرف سائد ومقبول و خيل للبعض بان الوضع سليم وذو جدوى اقتصادية كبيرة للبلاد لذلك نرى بضرورة إيجاد تشريعات وقوانين تحكم العملية مع حتمية مراجعة كافة العقود المبرمة والمنفذة وإلغاء العقود ذات المخالفات الجسمية منها دون أي تعويض مع مراقبتها مراقبة صارمة من أجل حماية أملاك الدولة وأموالها .

4) **<u>غياب الشفافية والعلانية في التعاقدات:</u>**

وهذا أدى بدوره إلى وجود اختلاف كبير بالعقود بين المستثمرين مما خلق تفاوت كبير بالامتيازات التي يحصل عليها المستثمر أو التي تحصل عليها الدولة، ولعل أهم أوجه التفاوت هو الإيجارات الخاصة بالأراضي والمباني الحكومية، كما أن نفوذ بعض المستثمرين خفض قيمة الإيجارات بنسبه تصل إلى 70% تقريباً وهذا يعتبر عبثاً غير مسئول بأملاك وأموال الدولة ، إن التعتيم المقصود جعل الجهات المسئولة تفصل العقود وفق أهواء المستثمر ورغباته بل أن العقود بعد التوقيع غالبا ما تعدل لمرات عدة.

5) <u>التقصير في تحصيل أموال الدولة:</u>

من تقرير ديوان المحاسبة الأخير حول أملاك الدولة يتضح لنا جلياً مدى التقصير في تحصيل أموال الدولة وصل بعضها إلى ما يقارب 15 مليون دينار كويتي وهذا يعود إلى عدم وجود إدارات متخصصة ومهنية تقوم بمتابعة التحصيل وكذلك بسبب تعود المستثمر بأن **أملاك الدولة** هي أملاك سائبه وكأنها ملك خاص للمستثمر، حتى أن بعض المستثمرين لم يسددوا ما عليهم منذ عام 1997، وعليه نرى ضرورة وضع معايير ملزمه للمستثمر بشأن الإيجار لكل ملك للدولة وأن يكون بالسعر السائد بالسوق بالإضافة إلى وضع آلية للتحصيل، والاهم من ذلك إيجاد كفاءات قادرة على متابعة التحصيل بصورة عادلة تحفظ حق الجميع ودون المساس بالمستثمر.

6) <u>غياب الرؤية المستقبلية لدى الجهات المعنية:</u>

أي غياب الهدف الرئيسي من عمليات التصرف **بأملاك الدولة** و الذي يجب أن يحدد أولويات المشاريع التي تساهم في دفع عجله الاقتصاد، فمن الملاحظ من تقارير ديوان المحاسبة التخبط الواضح في توزيع **أملاك الدولة** دون النظر إلى أهمية هذه المشاريع، فأغلب تلك المشاريع غير تنموية ومكرره بالرغم من حساسية المواقع التي تستغلها وجاذبيتها، إلا أنها لا تعطى الدولة قيمة مضافة بالمعنى الاقتصادي الحقيقي، وهنا لابد من تحديد أولويات الدولة بالنسبة للمشاريع التنموية والإعلان عنها دفعه واحده على أن يتم تنفيذها وفق جدول زمني محدد وبعدالة وبمنافسه علنية بين الجميع.

7) **<u>استغلال النفوذ في الاستحواذ على أملاك الدولة:</u>**

فقد تبين من خلال تفحصنا لتقارير ديوان المحاسبة أن أغلب التجاوزات والمخالفات التي تمت على **أملاك الدولة** هي لمستثمرين يتمتعون بنفوذ واسع النطاق داخل أجهزة الدولة الأمر الذي يجعل من الصعوبة أن لم يكن من المستحيل – في ظل الأوضاع القائمة – محاسبتهم، وهناك أمثله واضحة على استخدام النفوذ منها البدء بالمشاريع قبل توقيع العقود مع وزارة المالية وكذلك تعديل القيمة الايجارية بعد توقيع العقود ومنها أيضاً إضافة استخدامات تجارية دون أخذ الموافقات الرسمية.

وهنا نرى ضرورة ضبط الإدارات المشرفة على هذه المشاريع ومراجعة كافة العقود ومحاسبة المخطئ سواءً كان موظفاً أو مستثمراً .

مشروع تطوير حقول الشمال :

منذ انطلاق الفكرة في عام 1993 وحتى اليوم ونحن نرى بأن المشرع لم تكتمل عناصر الشفافية فيه، وذهب به الطرفان (الحكومة والمجلس) إلى منطقة رمادية غير مجدية للبلد خصوصا وان الجميع يطلق عليه مشروع الكويت ومع هذا لم تقع بين أيدينا في الجمعية وأيدي ديوان المحاسبة أي دراسات تبين الجدوى الاقتصادية الحقيقية للمشروع بل إن عدم تعاون الحكومة فيما يخص توفير المعلومات المتعلقة بالمشروع ودراسات الجدوى الخاصة به قللت من أهميته الاقتصادية للبلد وجعلت منه مشروعا تنمويا عاديا كغيره من مشاريع يتم تنفيذها في القطاع النفطي بشكل يومي، وهذا الأمر من شأنه أن يخفض كثيراً من قيمته المضافة والحيوية، كما أن تضارب الأرقام ما بين الإنتاج الفعلي للمكامن ودراسات المشروع المعلنة تزيد الغموض وتخلق الشكوك لدى المشرع والشارع اتجاه الموضوع برمته .

نحن نعلم أن من أولويات جميع الاطراف هي زيادة الإنتاج وحفظ حقوق الدولة وحماية ثروة البلاد من العبث والاستغلال كما تتفق كل الأطراف أن المرجع في ذلك هو الدستور الكويتي فهو الحكم والفصل في كل ذلك، وإذا كان عدد من أعضاء مجلس الأمة الموقر ينتابه الشك تجاه المشروع بسبب نقص المعلومات وتضارب الارقام فان من حق هؤلاء النواب وهم ممثلو الأمة الحصول على كل المعلومات التي تجعلهم مطمئنين إلى هذا المشروع الهام، ونحن نركز على ضرورة طرح كافة جوانب المشروع بشفافية كاملة حتى يعرف جميع المعنيين كافة الحقائق المتعلقة بالمشروع، مع توفير دراسة المخاطر الخاصة بالمشروع والمتوقعة طوال فترة الاستثمار.

إننا نبارك قرار الحكومة الذهاب إلى مجلس الأمة الموقر في هذا المشروع، وهي خطوة تسجل لهم، كما نبارك قرار اللجنة المالية في مجلس الأمة تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير حول مشروع الشمال، ولكن لاحظنا جميعا أن التقرير لم يكن متكاملا لأسباب قد تتعلق بالشركة الحكومية حيث لن تزود الديوان بالبيانات اللازمة مما جعل تقريرها غير مكتمل، لذا فان من المهم إعادة تكليف ديوان المحاسبة لاستكمال كافة البيانات التي طلبها، كما يجب إلزام الجانب الحكومي على توفير كافة البيانات التي يطلبها

الديوان لإعداد تقريره بشكل واف، وإلا فان الجانب الحكومي يتحمل تبعات تأخير اعتماد المشروع من جانب مجلس الأمة.

ولضمان نجاح المشروع عند تنفيذه وتحقيق اهدافه يجب احكام الرقابة والاشراف على الشركات المنفذة، فالتجارب السابقة تؤكد ضعف فاعليه الرقابة والإشراف في بعض الشركات النفطية.

ختـــاماً :

إن تسليط الضوء على نقاط الضعف يعطي القضايا موضع النقاش قوه بالمستقبل لتخفيف الثغرات قدر المستطاع ونحن في **جمعية الشفافية الكويتية** مهمتنا المساعدة في خلق مجتمع خال من الفساد وتعزيز الشفافية من خلال قيم ديننا الحنيف ونصوص الدستور الكويتي الذي نحتكم إليه في مثل هذه القضايا.